A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/50/677
25 October 1995
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
البند ١٠ من جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥، موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طي هذا نص المذكرة المتعلقة بجامو وكشمير والتي اعتمدت في أثناء اجتماع التنسيق السنوي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، المعقود بنيويورك في ٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥ راجيا منكم التكرم بنشره بوصفه وثيقة من وثائق الدورة الخمسين للجمعية العامة في إطار البند ١٠ من جدول الأعمال.

(توقيع) أحمد السنوسي
الممثل الدائم
رئيس منظمة المؤتمر الإسلامي

011195 011195 95-32358

مرفق

[الأصل: بالانكليزية والعربية والفرنسية]

مذكرة حول النزاع في جامو وكشمير، من الممثلين المقيمين للشعب الكشميري

مقدمة
إلى الاجتماع الوزاري لفريق الإتصال التابع للمؤتمر الإسلامي والمعني بجامو وكشمير

نيويورك، ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥

١ - إن الممثلين المقيمين لشعب جامو وكشمير والمنتمين إلى كشمير التي تحتلها الهند وإلى أزاد وجامو وكشمير، وقد ناقشوا طويلا الأحوال المتدنية في كشمير التي تحتلها الهند، والتي تشكل تهديدا جويا لسلم واستقرار منطقة الجنوب الآسيوي بأسرها، ولحالة حقوق الإنسان المتدهورة أيضا في كشمير التي تحتلها الهند قد اتفقوا على توجيه اهتمام فريق الاتصال الوزاري التابع للمؤتمر الإسلامي والمعني بجامو وكشمير إلى الوقائع التالية:

(أ) تواصل الهند منذ عام ١٩٤٧ احتلال الجزء الأكبر من ولاية جامو وكشمير منتهكة بذلك، انتهاكا صارخا، قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وقد وزعت الهند أكثر من ٠٠٠ ٦٠٠ جندي في ولاية جامو وكشمير المتنازع عليها. وكان اتلمجتمع الدولي قد قرر وجوب اتخاذ ولاية جامو وكشمير قرارها عن طريق استفتاء نزيه وحر ينظم تحت رعاية الأمم المتحدة؛

(ب) وهذا الخلاف، ليس نزاعا على الحدود ولكنه يتعلق بممارسة الحق الأساسي لتقرير المصير. وتعنت الهند قد أدى إلى الإنكار المستمر لحق شعب جامو وكشمير في تقرير المصير. وقد وُعدت هذه الولاية من قبل الهند وباكستان والأمم المتحدة بممارسة هذا الحق غير القابل للتصرف والذي لا رجعة فيه، بموجب العديد من قرارات مجلس الأمن إن احترام هذا التعهد يعد التزاما له قوة تنفيذية من قبل المجتمع الدولي؛

(ج) إن الانتخابات المزورة التي جرت عام ١٩٨٩ والتي كانت نسبة الاشتراك فيها أقل من ٣ في المائة وفقا للمصادر الهندية، وموجة تقرير المصير التي اجتاحت أوروبا قد شجعت الكشميريين على تكثيف الكفاح من أجل التحرر من السيطرة الهندية وممارسة حقهم في تقرير المصير؛

(د) ومنذ ذلك الحين بدأت الهند حملة قمع ضد الشعب الكشميري. وقتل ٠٠٠ ٥٠ كشميري برئ وجرح ٠٠٠ ٣٢ آخرين كما اختفى ٠٠٠ ٥٥ كشميري وأصيب أكثر من ٠٠٠ ٢٠ بعاهات. وفي أثناء هذه الفترة أهين آلاف الكشميريين ممن تتراوح أعمارهم بين ٧ سنوات و ٨٠ سنة وتعرضوا لمعاملة شرسة من قبل قوات الاحتلال الهندي. وتم تدمير ممتلكات تقدر ببلايين الدولارات؛

(هـ) ورغم التكذيبات الهندية فإن حملة القمع التي تقوم بها الهند في كشمير قد كثفت في الأشهر الأخيرة. إن التقارير الأخيرة التي نشرتها هيئة العفو الدولية ومنظمة رصد حقوق الإنسان ومنظمة الأطباء المناصرين لحقوق الإنسان، ولجنة القانونيين الدولية واللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الإنسان، ورابطة محاميي المحكمة العليا في كشمير والعديد من المنظمات الأخرى المستقلة قد برهنت كلها على أن الانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان مازالت مستمرة في كشمير؛

(و) وقد برهن الهنود في رد فعلهم القمعي المعيب ضد حركة تحرير كشمير المحتلة، على عدم مبالاة غير إنسانية بالمشاعر الدينية لملايين المسلمين في العالم. وفي أعقاب حصارها لمدينة شرار الشريف المقدسة بدعوى إخراج المناضلين من أجل الحرية، هاجمت القوات الهندية المدينة المقدسة في ١١ أيار/مايو ١٩٩٥. وأدت الهجمات إلى تدنيس وتدمير مزار الشيخ نور الدين نوراني، والمسجد الكبير المجاور له وإحدى المدارس. ولقد تم الإعداد والتخطيط لهذا الهجوم على مدينة شرار الشريف. واختارت القوات الهندية القيام بهذا الهجوم المؤسف في يوم من أكثر أيام الدين الإسلامي قدسية وهو يوم عيد الأضحى المبارك؛

(ز) إن الاستراتيجية الهندية لا تتمثل فقط في سحق حركة التحرير الكشميرية وإنما أيضا في تحطيم إرادة الشعب الكشميري. إن انتهاك حرمة الأماكن المقدسة التي تقام فيها الصلاة، وقتل المدنيين الأبرياء وعدم المبالاة التام بالمشاعر الدينية للشعب تعد في الواقع كلها جزءا من نهج يهدف إلى إهانة وتخويف شعب كشمير لإرغامه على الخضوع؛

(ح) إن تصريحات الهند بشأن الشفافية المتزايدة المزعومة تكذبها الوقائع الميدانية. فالوصول إلى كشمير مازال محدودا. وتفرض شروط غير مقبولة على الزائرين الأجانب. كما أن اللجنة الهندية لحقوق الإنسان التي تجري الدعاية على قدم وساق، ليست سوى خدعة لأنها غير مؤهلة على الإطلاق للتحقيق في الانتهاكات التي ترتكبها القوات المسلحة والقوات العسكرية المعاونة كما أن البداية المزعومة للعملية السياسية ما هي إلا خدعة أخرى. إذ أنه لا يوجد مطلقا بين الممثلين الأصليين للشعب الكشميري من بوسعه التفاوض مع المسؤولين الهنود عن أعمال القمع؛

(ط) إن شعب جامو وكشمير لن يقبل أن تفرض عليه أية عملية سياسية تدليسية بشأن كشمير. إن الهند لم تنجح في سحق الكفاح الكشميري رغم مضي ست سنوات من القمع الجماعي والوحشي. إن هذا الكفاح سوف يستمر حتى يحصل الكشميريون على حقهم في تقرير المصير. إن المؤتمر الذي ضم جميع

الأحزاب المنادية بالحرية والتي يمثل ٢٤ حزبا سياسيا كشميريا قد رفض العملية السياسية المزعومة وأعلن، أنه لن تُقبل أي انتخابات تجرى في إطار الدستور الهندي. إن العملية السياسية المزعومة أو الانتخابات لن تحل محل الاستفتاء. وقد أعلن مجلس الأمن رأيه صراحة في هذا الصدد في قراريه ٩١ (١٩٥١) و ١٢٢ (١٩٥٧) عندما نص على أن مثل هذا الاجراء لا يعد قرارا للولاية يتفق ومبدأ الاستفتاء الحر النزيه الذي يجب أن يتم تحت رعاية الأمم المتحدة؛

(ي) ونحن نؤكد من جديد رسميا موقفنا الذي يتفق وقرار مجلس الأمن ١٢٢ (١٩٥٧) المؤرخ ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٥٧، الذي جاء في فقرته ١ أنه: "يؤكد من جديد قرار مجلس الأمن ٩١ (١٩٥١) ويعلن أن انعقاد جمعية عامة بموجب ما أوصى به المجلس العام للمؤتمر الوطني لعموم جامو وكشمير وأي اجراء تتخذه الجمعية أو تحاول اتخاذه لتحديد شكل وانتماء الولاية أو جزء منها، في المستقبل، أو أي عمل تقوم به الأطراف المعنية دعما لأي إجراء تتخذه الجمعية لن يشكل قرارا للولاية بموجب المبدأ الواضح اعلاه"؛

(ك) لجأت الحكومة الهندية مرارا إلى تمديد "النظام الرئاسي" في كشمير التي تحتلها الهند. وكانت المرة الأخيرة التي تم فيها ذلك في ٢ تموز/يوليه ١٩٩٥ وهذا القرار يبرهن مرة أخرى على فشل سياسة الاحتلال التي تنتهجها. كما أن هذا يعني تحريف جميع المبادئ الديمقراطية. إن طبيعة هذه الانتخابات ذاتها تعزز صورة شعب خاضع للقمع يعاني من رفض أبسط حقوقه المشروعة إن آخر نشر لنظام الرئاسة. لن يؤدي، كما حدث في الماضي إلا إلى مواصلة واستمرار تعذيب الشعب الكشميري. إن الاستجابة للمطالب لا تمكن من إجراء انتخابات مزورة أو في التمديد التسعفي للنظام الرئاسي وإنما في ممارسة الشعب الكشميري لحقه في تقرير المصير.

(ل) ونحن نعرب عن أسفنا إزاء محاولات الحكومة الهندية تقسيم جامو وكشمير إلى كيانات عرقية ودينية.

٢ - إن ممثلي الشعب الكشميري يشعرون بسخط عميق إزاء الجهود التي تبذلها الوكالات الهندية لتشويه سمعة حركة التحرير الكشميرية عن طريق ارتكاب أعمال إجرامية وإرهابية وإلقاء مسؤوليتها بصورة مستمرة على المناضلين من أجل الحرية. ونحن نشعر بقلق بالغ إزاء الأزمة الحالية للرهائن التي تترك العديد من الأسئلة دون إجابة: كيف تمت عملية الاختطاف في منطقة تضم أعدادا غفيرة من قوات الاحتلال؟ وكيف لم تتمكن هذه القوات من تحديد مكان اختباء المختطفين في حين تمكنت من استعادة رهينة أمريكية وهو السيد تشيلدز الذي هرب في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٥؟ ولماذا لم تنجح هذه القوات في تحديد مصدر الرسائل التي بعث بها محتجزو الرهائن وذلك رغم حداثة المعدات التي في حوزتها والتي تمكنت دوائر المعلومات الهندية عن طريق استخدامها من إصدار التصريح الكاذب الذي أعلن تسجيل إشارة وهمية من حركة الأنصار إلى جماعة الفران واتصالات بطريق الراديو أو الهاتف أو الفاكس؟ وكيف تمكن المختطفون من وضع جثة السائح النرويجي في المنطقة ذاتها التي اختطف فيها؟ إن الإدانة القوية من قبل مؤتمر جميع الأحزاب المنادية بالحرية لعمليات اختطاف السائحين الغربيين وتنديده بها والاضرابات العامة

التي حدثت في جامو وكشمير بدعوة من هذا المؤتمر ينبغي أن توضح للمراقبين الغربيين استنكار الشعب الكشميري البالغ لمثل هذه الأعمال.

٣ - إن الممثلين الحقيقيين للشعب الكشميري يطلبون إلى أعضاء الفريق الوزاري التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي وعن طريقهم إلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إقناع الهند بقبول البنود التالية:

(أ) سحب قواتها من الولاية المتنازع عليها وفقا لقرارا مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وإزالة العقبات القائمة في سبيل إجراء استفتاء حر ونزيه في كشمير؛

(ب) وإلى أن يتم الانسحاب الكامل للقوات الهندية وإجراء الاستفتاء:

'١' وضع حد للقمع الذي تمارسه هذه القوات ضد السكان المدنيين في كشمير؛

'٢' الإفراج عن الكشميريين المحتجزين في جامو وكشمير والهند؛

'٣' التأكد من أن قوات الأمن الهندية تحترم قواعد القانون الإنساني الخاص بالمنازعات المسلحة وتمتنع عن جميع أعمال التعذيب بما في ذلك حالات قتل المحتجزين والاختفاءات وعمليات إلقاء القبض التعسفية وجميع أعمال الإهانة التي ترتكب ضد النساء الكشميريات؛

'٤' إلغاء حالة الطوارئ فورا وغيرها من القوانين التسعفية وجميع التدابير البديلة التي تسمح للقوات والوكالات والسلطات الهندية بانتهاك حقوق الإنسان في كشمير دون عقوبة.

'٥' السماح لجميع منظمات حقوق الإنسان وجميع وكالات الإغاثة بالدخول إلى جميع أنحاء كشمير دون قيود، بما في ذلك الوصول إلى جميع المحتجزين الكشميريين والزعماء السياسيين والأماكن التي وقعت فيها المذابح وانتهاكات حقوق الإنسان. وينبغي أن تشمل هذه التدابير فتح مكاتب دائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر الدولي في سريناغار وغيرها من مناطق كشمير، وإجراء زيارات فورية إلى كشمير من قبل هيئة العفو الدولية ومقرر لجنة حقوق الإنسان بشأن التعذيب والاختفاءات والاحتجازات التعسفية والإعدام بدون محاكمة؛

'٦' ضمان تقديم المساعدة الإنسانية بواسطة الوكالات الدولية الإنسانية ووكالات الإغاثة، إلى الكشميريين الذين يعاونون من القمع الهندي.

'٧' حث الهند على الالتزام بقرار منظمة المؤتمر الإسلامي، الرامي إلى السماح بدخول لجنة تحقيق إلى كشمير، تعمل على تقييم الحالة ميدانيا وموضوعيا.

٤ - ويحث الممثلون الكشميريون فريق الاتصال الوزاري التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي على الاضطلاع بما يلي: (أ) أن يطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة الإحاطة وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن، بالحالة الدائمة التدهور في كشمير التي تحتلها الهند وهو ما قد تترتب عليه نتائج ذات أبعاد جمة بالنسبة للسلم والأمن في الجنوب الآسيوي، (ب) أن يطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة والمفوض السامي لحقوق الإنسان عرض تقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان في جامو وكشمير على الجمعية العامة وعلى لجنة حقوق الإنسان واللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات وذلك على أساس المعلومات التي تم الحصول عليها من جميع المصادر المعنية وبخاصة الضحايا الكشميريين للأعمال الوحشية الهندية.

٥ - يرى الكشميريون أن التدابير المشار إليها أعلاه تعد شرطا مسبقا لإيجاد مناخ موات للبحث عن حل سلمي للنزاع في كشمير يتفق وأماني الشعب وتطلعاته.

- - - - -